مجلة جامعة بني وليد للعلوم الإنسانية والتطبيقية
تصدر عن جامعة بني وليد – ليبيا
Website: https://jhas-bwu.com/index.php/bwjhas/index
المجلد التاسع، العدد الثاني 2024

التغيرات في السياسات العربية ما بعد الربيع العربي
الفترة من (2010-2020)

د. مصطفى امعمر البقار
قسم العلوم السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة بني وليد، ليبيا.
mostafaalbagar@bwu.edu.ly

Changes in Arab policies after the Arab Spring
Period from (2010-2020)

Mostafa Emamer Albugar
Department of Political Science, Faculty of Economics and Political Science, Bani Waleed University, Libya.

تاريخ الاستلام:27-04-2024 تاريخ القبول: 10-05-2024 تاريخ النشر: 01-06-2024

الملخص:

لم يكن هناك رصد كبير من الدراسات المستقبلية العربية بل تظل محدودة وكثيرا ما يجري إنتاجها في فترات متقطعة، وقد ظهرت البدايات الأولى لها في سبعينات القرن الماضي في شكل دراسات ذات طبيعة استراتيجية تركز في تطوير العمل العربي المشترك.

حيث تدرس الورقة البحثية موضوع الاستشراف من خلال القضايا العربية المطروحة وأهمها قضية ما بعد الربيع العربي، حيث من دون استشراف للمستقبل العربي ستبقي محاولات معالجة القضايا العربية الكبرى معلقة وستظل إلى حد كبير عاجزة عن الفصل في الخيارات المطروحة في الساحة العربية ومنها الأوضاع الراهنة في دول الربيع العربي، والناتجة عن سقوط أنظمة دكتاتورية فاسدة ورثتها نظم لا تمتلك الخبرة أو الرؤية العلمية لاحتمالاتها المستقبلية ورسم السياسات اللازمة لمواجهتها.

لم تنجح دول الربيع العربي في الوصول إلى تحقيق تحول ديمقراطي لأن مراحل الانتقال لم تكن مدروسة لإعطاء نتائج إيجابية للخروج من حالة الفوضى والدمار الذي عاشته معظم دول الربيع العربي وهذا ما أدى إلى تراجع معطيات التنمية والتطور وتراجع اقتصاداتها كتحديات اقتصادية اجتماعية وسياسية.

الكلمات الدالة: الدراسات المستقبلية، التغير السياسي، الربيع العربي، القضايا العربية ، التنمية.

Abstract

There has not been much monitoring of Arab future studies But remain limited and often produced in intermittent intervals, The first beginnings of the project began in the 1970s in the form of studies of a strategic nature that focus on the development of joint Arab action.

In this paper the research is trying to address the issue of forward-looking studies the Arab issues, the most important issue after the Arab Spring, Where without looking forward to the Arab future will keep attempts to address the major Arab issues are pending and will remain largely unable to resolve the options presented in the Arab arena, including the current situation in the Arab Spring countries, Resulting from the fall of the dictatorship of corrupt regimes inherited systems do not possess experience or scientific vision and future prospects of drawing the necessary policies to address them.

The Arab Spring countries did not succeed in achieving a democratic transition because the stages of transition were not considered to give positive results to emerge from the chaos and destruction experienced by most of the Arab Spring countries. This has led to a decline in the development and development data and the decline of their economies as socio-economic and political challenges.

Keywords: Future studies, political change, the Arab Spring, Arab issues, development.

المقدمة:

يقتضي التعامل مع المشكلات والتحديات والبحث عن الحلول المناسبة لها أن تتوفر لأصحاب القرار رؤية شاملة لهذه المشكلات والتحديات وما يتصل بها من عوامل داخلية وخارجية والاتجاهات المتوقعة التي ستؤول إليها، والنتائج المرغوب وطريقة الوصول إليها، وهذا ما تسعى الدراسات المستقبلية التي يحتاج إليها الوطن العربي باعتبارها أفضل وسيلة لفتح أبواب المستقبل.

لقد كان النصف الثاني من القرن العشرين نقطة انطلاق للدراسات المستقبلية وبدء ظهور المؤسسات والمراكز العلمية المتخصصة في هذا النوع من الدراسات، فقد اتجهت الدول المتقدمة نحو بناء مراكز متطورة تستخدم أحدث الأساليب وتقنيات الاستشراف للمستقبل، وعرفت عقود الأخيرة من القرن 20 نموا سريعا في عدد المراكز المهتمة بالدراسات المستقبلية، فقامت الأكاديمية الأمريكية للعلوم والفنون في السبعينات بتشكيل لجنة علماء برئاسة العالم الاجتماعي الأمريكي دانيل بيل Bell لدراسة المستقبل الولايات المتحدة الأمريكية حتى عام 2000، اما على الصعيد العربي فمازالت الدراسات المستقبلية ومؤسساتها تواجه الصعوبات نفسها التي يواجها البحث العلمي، باستثناء مراكز قليلة تعد على الأصابع مثل: مشروع المستقبليات العربية البديلة الذي نفذه مركز دراسات الوحدة العربية في بيروت في الثمانينات من القرن الماضي، ومشروع مصر 2020 الذي تبناه منتدي العالم الثالث بالقاهرة.[1]

ويواجه العالم العربي تحديات كبيرة مثل الفساد، الفقر، الصراعات، الاستبداد، الأمية، الحريات والديمقراطية، الإرهاب والمخدرات، ورغم موجة ثورات الربيع العربي التي مست قرابة خمسة دول عربية والذي استبشر أن يكون بابا للحرية والديمقراطية ودولة القانون إلا أنه انقلب إلى فوضي وتعطيل كل مظاهر النمو والتقدم.

<u>الإشكالية</u>: انطلاقا من التحديات الداخلية والخارجية التي شهدتها دول الربيع العربي لتحقيق تحول ديمقراطي ناجح اعتبرت مسألة وضع سياسات مستقبلية مدروسة من بين أهم المعوقات للوصول إلى ديمقراطية فعلية ، ومنه

[1])مجدي فارح، الدراسات المستقبلية في الفكر العربي الحديث المعاصر، **مجلة الدراسات المستقبلية**، العدد 17، مجلد 1، 2016، ص 9.

يطرح السؤال: فيما تمثلت اهم هذه التحديات الداخلية والخارجية؟ وماهي أهم المقترحات المطروحة لتفعيل دور الدراسات المستقبلية في حل القضايا العربية الراهنة؟.

فرضية: كلما كانت هناك رؤية مستقلة لمعطيات بناء المستقبل العربي من تنمية وديمقراطية ومجتمع معرفة، كان هناك تجسيد لتجارب حقيقة لمستقبل الدول العربية.

أهداف الدراسة:

- تهدف الدراسة إلى التطرق إلى أهمية الدراسات المستقبلية للنهوض بالأمم وتحقيق الديمقراطية في العالم العربي.
- توضيح العلاقة المتلازمة بين الديمقراطية ومجتمع المعرفة وفتح أبواب الدراسات المستقبلية في العالم العربي.
- تحديات التحول الديمقراطي في دول الربيع العربي وتحقيق تقدم نحو تطبيق دراسات المستقبل للنهضة العربية.

منهج الدراسة: تعتمد الدراسة في هذه الورقة على المنهج الوصفي التحليلي لأنه الأنسب لجمع بيانات مشكلة الدراسة وتحليلها.

هيكل الدراسة: اعتمدت الدراسة على ثلاث محاور رئيسية تمثلت فيما يلي:

المحور الأول: الإطار المفاهيمي للدراسة (الدراسات المستقبلية، التحول الديمقراطي، الربيع العربي).

المحور الثاني: تحديات التحول الديمقراطي في دول الربيع العربي.

المحور الثالث: صعوبات ومقترحات تطبيق الدراسات المستقبلية في العالم العربي.

المحور الأول: الإطار المفاهيمي:

أولا: مفهوم الدراسات المستقبلية:

الاهتمام بالمستقبل ظهر منذ القدم، لكن ظهور المصطلح بهذه التسمية (علم المستقبل) Futurology هو حديث يعود في الأرجح إلى العالم الألماني (أوسيب فلختهايم) Ossip Flechtheim عام 1943 وقد كانت البدايات الأولى للدراسات المستقبلية في الغرب المعاصر للحرب العالمية الثانية، حيث تطورت في الولايات المتحدة الأمريكية دراسة المستقبليات وخاصة في مجال الدراسات الاستراتيجية العسكرية، ولكن البدايات الفعلية للدراسات المستقبلية تعود إلى الستينات من القرن العشرين خاصة مع ظهور الحاسب الآلي واتساع تطبيقاته، إلى أن أصبحت الدراسات المستقبلية محل اهتمام لمنظمات الدولية والمعاهد العلمية، وقد ارتبطت الدراسات المستقبلية بالاقتصاد والعلم والسياسة والتقنية ونمط العيش وطبيعة المجتمع وهو ما أضفي عليها صفة الشمولية، ولهذه الدراسات مناهجها مثل المنهج القائم على الحدس ويعتمد على الخبرة، والمنهج الاستكشافي القائم على الاستطلاع المستقبل، والمنهج الاستهدافي المعتمد على التدخل والمنهج الشمولي الذي يهتم بكل الظواهر والحركات.[1]

وقد أعاد فلختهايم في كتابه (التاريخ وعلم المستقبل الذي نشر عام 1965) استخدام هذا المصطلح ودعا إلى التعليم هذا العلم في المدارس، ويميل فلختهايم إلى اعتبار "علم المستقبل" فرعا من علم الاجتماع وأقرب إلى علم الاجتماع التاريخي، رغم ما بينهما من اختلافات أساسية فبينما يهتم الأخير بأحداث الماضي، يستشرف علم المستقبل أحداث الزمن القادم باحثا في احتمالات وقوعها.

[1]) محمد إبراهيم منصور، الدراسات المستقبلية ماهيتها وأهمية توطينها عربيا، ورقة بحثية لورشة عمل حول" الدراسات المستقبلية ضمن فعاليات منتدي الجزيرة السابع" الدوحة، قطر 16- 18 مارس 2013، **المستقبل العربي** العدد 36.ص 36.

وقد عرف الدراسات المستقبلية قاموس أوكسفورد بأنه:" الإشراف الممنهج للمستقبل من منطلق الاتجاهات الحالية في المجتمع".[1]

تعتبر الجمعية الدولية للدراسات المستقبلية أن الدراسة العلمية للمستقبل هي مجال معرفي أوسع من العلم يستند إلى أربعة عناصر رئيسية هي:

1- أنها الدراسات التي تركز على استخداما الطرق العلمية في دراسة الظواهر الخفية.

2- أنها تتعامل مع مجال واسع من البدائل والخيارات الممكنة وليس مع إسقاط مفردة محددة على المستقبل.

3- أنها أوسع من حدود العلم، فهي تتضمن المساهمات الفلسفية والفنية جنبا لجنب مع الجهود العلمية.

4- أنها تلك الدراسات التي تتناول المستقبل في آجال زمنية تتراوح بين 5 سنوات إلى 50 سنة.

يعترف **سلوتر** R. Slaughter بأن إطلاق صفة متعددة التخصصات على الدراسات المستقبلية وصف دقيق ومجال جديد من الدراسات الاجتماعية هدفه الدراسة المنظمة للمستقبل، ويحدد **هارولد شان** Harold shan الغرض من هذا التخصص العلمي الجديد في مساعدة متخذي القرارات وصانعي السياسات على الاختيار الرشيد من بين المناهج البديلة المتاحة للفعل في زمن معين، وبالتالي فإن الدراسات المستقبلية لا تتضمن فقط دراسة معلومات الماضي والحاضر والاهتمام بها، ولكنها المستقبلات البديلة الممكنة والمتاحة واختيار ما هو مرغوب فيه.

على الرغم من غياب إجماع حول ماهية الدراسات المستقبلية تظل مجالا إنسانيا تتكامل فيه المعارف وتتعدد، هدفها تحليل وتقسيم التطورات المستقبلية في حياة البشر بطريقة عقلانية وموضوعية تفسح المجال لخلق الإبداع الإنساني وهي اجتهاد علمي منظم يوظف المنطق والعقل والحدس والخيال واكتشاف العلاقات المستقبلية بين الأشياء والنظم والأنساق الكلية والفرعية مع الاستعداد لها ومحاولة التأثير فيها.

*** أهمية الدراسات المستقبلية:**

بات الاهتمام بالدراسات المستقبلية من الضرورات التي لا غنى عنها للدول والمجتمعات والمؤسسات ولم تعد ترفا تأخذ به تلك الدول أو تهجره وتستوي في ذلك الدول النامية والمتقدمة على حد سواء، وقد اتخذ هذا الاهتمام عددا من المؤثرات أهمها تزايد أعداد العلماء والباحثين والمنشغلين بالدراسات المستقبلية في الجامعات ومراكز البحوث المختلفة وظهور العديد من المراكز والهيئات العلمية والمعاهد المتخصصة بالدراسات المستقبلية، مثل رابطة المستقبلات الدولية التي أسسها جوفنيل Jouvenel،، جمعية المستقبل العالمية World future society التي أسسها إدوارد كورنيش Edward cornich عام 1966 وهي واحدة من اكبر منظمات المستقبل، وهناك لجنة عام 2000 التي يترأسها دانيل بيل D. Bell وقد أعطت هذه الدراسة دفعة قوية للدراسات المستقبلية. وتعتمد المراكز الثلاث الكبرى لصنع القرار الأمريكي: البيت الأبيض، الكونغرس، البنتاغون، على عدد كبير من مراكز الفكر Think Tanks المعروفة ذات التوجه المستقبلي والاستراتيجي.

تتبلور أهمية الدراسات المستقبلية في مجالات الحياة المختلفة فيما يلي[2]:

---

[1]) عمر عبد الله الرازق، **المستقبليات وتحديات العالم العربي بين المفاهيم والممارسة**، السودان، ص9.

[2]) : **نفس المرجع**، ص 40

1- تساعد الدراسات المستقبلية إلى تخفيف من الأزمات عن طريق التنبؤ بها قبل وقوعها والتهيؤ لمواجهتها، الأمر الذي يؤدي إلى السبق للتعامل مع المشكلات قبل أن تصير كوارث.

2- تحاول الدراسات المستقبلية أن ترسم خريطة كلية للمستقبل من خلال استقراء الاتجاهات الممتدة عبر الأجيال والاتجاهات المحتمل ظهورها في المستقبل والأحداث المفاجئة والقوي والفواعل الدينامية المحركة للأحداث.

3- بلورت خيارات ممكنة والمتاحة وترشيد عمليات المفاضلة بينها، وذلك بإخضاع كل خيار منها للدراسة والفحص بقصد استطلاع ما يمكن أن يؤدي إليه من تداعيات، وما يمكن أن يسفر عنه من نتائج وترتب على ذلك المساعدة على توفير قاعدة معرفية يمكن من خلالها تحديد الاختيارات المناسبة.

4- تعد الدراسات المستقبلية مدخلا مهما لا غنى عنه في تطوير التخطيط الاستراتيجي القائم على الصور المستقبلية، حيث تساهم في خلق فاعلية التخطيط الاستراتيجي لعدة أغراض منها العسكرية ومنها إدارة النزاعات المسلحة.

5- ترشيد عمليات صنع القرار من خلال توفير مرجعيات مستقبلية لصانع القرار واقتراح مجموعة متنوعة من الطرق الممكنة لحل المشكلات، وزيادة درجة حرية الاختيار وصياغة الأهداف وابتكار الوسائل لبلوغها، وتحسين قدرة صانع القرار على تأثير في المستقبل وتوصيف درجة عدم اليقين المصاحبة لبعض القرارات المستقبلية والتنبؤ بالآثار المستقبلية لهذه القرارات والسياسات.

وهناك جملة من المبادئ الأساسية التي وجب أن تتوفر في الدراسات المستقبلية للوصول إلى الهدف المنشود:[1]

1- مبدأ الاستمرارية: Contininty وهو توقع المستقبل امتدادا للحاضر، أي استمرارية الحوادث من الماضي للحاضر للمستقبل.

2- مبدأ التماثل:Analogy وهو توقع أن تتكرر بعض أنماط الحوادث كما هي من وقت لآخر.

3- مبدأ التراكم Accumulation وهو تراكم نفس الأحكام على نفس الوقائع مع اختلاف الأشخاص لمدة تتفاوت تاريخيا.

4- مبدأ استخلاص العبر من الماضي: من خلال دراسة أهم التطورات على المستويين الدولي والإقليمي وما ينتج عنها من تأثيرات مثل الفرص المتاحة، القيود المفروضة أو التهديدات والمخاطر الناجمة بهدف تحديد صور مستقبلية.

5- مبدأ التنبؤ بالمستقبل: المستقبل عدد من الاحتمالات التي تبدا من نقطة الحاضر ثم تتفاوت فيما بينها عبر الزمن، بقدر التفاوت في تنظيم مدخلاته، وتفاعل هذه الأخير داخل كل احتمال، فالمستقبل شيء يمكن التنبؤ به وتحديده بدرجة تختلف من بلد متقدم إلى بلد نامي بحكم لما يتوفر لها من معطيات.

6- وفرت البيانات التي تقوم عليها الدراسات المستقبلية ودرجة مصداقيتها.

ثانيا: مفهوم التحول الديمقراطي: Democratic Transformation

[1]) عمار لوصيف، الدراسات الإستشرافية: مقاربة مفاهيمية، **مجلة العلوم الإنسانية**، العدد 44، المجلد ب، ديسمبر 2015، ص 262

لا يوجد حكم لا يعتبر الديمقراطية من سماته وخصائصه الرئيسية وذلك لأن الديمقراطية في تطورها الحديث لها تطبيقات مختلفة ومتعددة تشمل الدول الغربية والدول النامية والدول الاشتراكية، والديمقراطية كلمة يونانية تتكون من مقطعين هما، Demos أي الشعب و Kratia بمعني الحكم وبالتالي فإن الديمقراطي تعني حكم الشعب.

حتى يتم التأصيل المفاهيمي للتحول الديمقراطي يجب الرجوع إلى الدلالة اللغوية للمصطلح فكلمة تحول **لغة** تعبر عن تغير نوعي في الشيء آو انتقاله من حالة إلى اخري، ويشير لفظ التحول إلى التغيير أو النقل أو استبدال، فيقال حول الشيء أي نقله من مكان إلى آخر أو غيره من حال إلى حال.[1]

وقد تناول العديد من الباحثين مفهوم التحول الديمقراطي من منظورات متعددة:

تعريف تشارلز أدريان Charles Adrian بأنه:" التحول من نظام لآخر أي تغير النظام القائم وأسلوب صنع السياسة الذي يتبناه النظام، وعليه التحول يعني تغيرات عميقة في الأبعاد الأساسية الثلاث في النظام وهي: البعد الثقافي، البعد الهيكلي، والسياسات، وهذه التغيرات ناتجة عن وجود تناقضات بين هذه الأبعاد الثلاث مما يؤدي عجز النظام القائم عن التعامل معها في ظل الإطار والأسلوب القديم[2]، يركز هنا على أن التحول الديمقراطي هو عملية تغيير جذري في جميع مستويات النظام.

أما **دوبري Dobre** فيركز على بيئة التحول الديمقراطي حيث يعتبر أن هذا الأخير يولد في خضم تغير الأنظمة على الإثر الأزمات السياسية التي تتوقف على العلاقة بين مختلف قطاعات وحسب درجة الأزمة السياسية تلك، فهناك من يتحول في كل قطاع إلى مدافع عن التراضي بقصد ضمان استمرار الوجود من هنا يتغير المواقف داخل مختلف القطاعات وفيما بينها بعدئذ يعتاد الجميع وعندها تكون عملية التحول الديمقراطي قد تمت.

وقد قدم **صامويل هنتغتون Samuel Huntington** عدة أنماط للتحول الديمقراطي كان أبرزها:

1- التحول من أعلى قمة السلطة: وهنا يتم التحول الديمقراطي عندما يبادر قادة النظم السلطوية بتحويل النظام باتجاه الديمقراطية وهو غالبا ما يكون نتيجة ضغوط داخلية أو خارجية فيأتي ببعض سمات الليبرالية حتى يستطيع النظام الاستمرار وتجاوز الأزمة وقد يحدث كذلك نتيجة وصول نخب جديدة إلى السلطة تؤيد تحول النظام نحو المزيد من الليبرالية.

2- التحول عن طريق التفاوض: ويعني أن تأتي عملية التحول بمبادرة مشتركة من النظام الحاكم والمعارضة، وقد تسفر المفاوضات بينهما عن اتفاق يأخذ في الاعتبار المصالح الحيوية لعقود المشاركة بعد تقديم تنازلات من الجانبين، ويكون أيضا إما استجابة للضغوط الداخلية الناتجة عن تردي الأوضاع السياسية والاقتصادية ،إما استجابة للضغوط الخارجية المطالبة بالانفتاح الديمقراطي.

3- التحول من الأسفل الشعب: ويكون نتيجة لتزايد الاحتجاجات والإضرابات العامة وأعمال العنف والشغب من قبل مختلف التنظيمات الشعبية وحينها يستجيب قادة النظام السلطوي للمطالب الجماهرية في محاولة الاحتواء الأزمة سواء بإدخال إصلاحات سياسية على بنية النظام أو بالتخلي عن السلطة.

---

[1]) إيمان أحمد، قراءات نظرية الديمقراطية والتحول الديمقراطي، **دراسات سياسية**، المعهد المصري، 28 فيفري 2016، ص1.

[2]) دعاء محمود محمد عويضة، **تحديات عملية التحول الديمقراطي في بعض دول الشمال الإفريقي، منذ عام 2011**، المكتب العربي للمعارف، ط1، 2018، ص 10

وهنا لابد من ترسيخ الديمقراطية وعدم الاكتفاء بتفكيك النظام القديم، فسقوط الحكم السلطوي هو بمثابة نقطة البدء في عملية التحول التي لابد لها من خطوات أخري لإتمامها تتمثل في تفكيك الهيكلية الديكتاتورية، ثم بناء الأسس الدستورية والقانونية ومعايير السلوك الديمقراطي القوية.[1]

ثالثا: مفهوم مصطلح الربيع العربي:

حملت الثورات العربية اسم " الربيع العربي[2]"، على الرغم من الاختلاف البائن حول التسمية المستوردة، والتي ظهرت في أول أسبوع من اشتعال فتيل الثورة في تونس، وذلك في مقالة للباحث والأكاديمي الأمريكي،(مارك لينش) تحت عنوان الربيع العربي الأوبامي، في مجلة سياسة الخارجية Foreign Policy بتاريخ 6 جانفي 2011 بعد مرور أقل من أسبوع على بداية شرارة الاحتجاجات في تونس، ولقد ربط الكاتب الربيع العربي وأحداث عام 2005 التي هي عبارة عن تجمعات وتظاهرات التي قامت بها حركة 14 آذار اللبنانية لأسقاط النظام السوري وذلك في عهد جورج بوش وتقلت مباشرة على وسائل الإعلام،[3] وسرعان ما طغت مفردة الربيع العربي أو ثورات الربيع العربي على لغة السياسة الأمريكية التي وجدت فيها عنوانا مموها لمشروع الشرق الأوسط الكبير، الذي سعت الولايات المتحدة الأمريكية إلى تنفيذه في المنطقة.

ارتبطت مفردة الربيع العربي تاريخيا بالثورات السابقة، حيث ارتبطت بمسارات التحول نحو الديمقراطية الغربية، ابتداءً من "ربيع الأوطان" الأوروبية عام1889، وعلى ربيع براغ في تشيكوسلوفاكيا عام1968 وصولا إلى ربيع أوروبا الشرقية عام 1989، وقد أطلقت أيضا هذه التسمية" ربيع دمشق" على الحركات المعارضة لنظام الحكم في سوريا في فترة ما بين(2000-2005)[4].

لكن كثير من البحثة لفتو ان مفردة " الربيع " متصلة بالتصور الأمريكي في المنطقة، وهذا ما يدفع إلى وجود تصورين:

1- الخط الجماهيري العربي الذي انتفض ضد الظلم والاستبداد واحتكار السلطة، وهو يسعي إلى إرساء قواعد العدالة والديمقراطية في بلدانه.

2- الخط الأمريكي والدولي، وهو الذي يحاول استخدام" الثورات العربية" أو تحريكها وفقا لمصالحه وأهدافه[5].

يظل مصطلح الربيع العربي مسار للجدل النظري والفكري والسياسي في كل أبعاده وعلى كل مستوياته لعدم حدوث توافق وإجماع لتوصيف هذا الحدث المفصلي في التاريخ العربي المعاصر، بدءا من استخدام مصطلح" الربيع العربي" غير المتفق عليه، مرورا بمساراته، وانتهاءً بانعكاساته المنظورة في محيطه العربي، يعتقد أغلبية علماء

---

[1]) حسن محمد الزين، **الربيع العربي: آخر عمليات الشرق الأوسط الكبير** ، دار القلم الجديد، لبنان، ط1، 2013، ص 62.

[2]) وفاء مرزوق، **قراءة في تعثر مسار "الربيع العربي" في الجزائر**، التقرير العربي للتنمية والثقافية، العرب بين مآسي الحاضر وأحلام التغيير :أربع سنوات من "الربيع العربي"، لبنان، الفكر العربي، ط1، 2014،ص 306.

[3]) : Juan Linz and Alfred Stepan , **Problems of Democratic transition and consolidation** , southern Europe south amerrica; and post communist Europe;p33

[4]) :Samuel Huntington , **The third wave** , Democratization in the late twentieth century, Normand London; university of Oklahoman press, 1991, p3

[5]) Samuel Huntington , **OP.cit** P120.

السياسة والاجتماع العرب أن مصطلح" الربيع العربي" غير مناسب ويتم وضعه احتياطا بين مزدوجتين ويشار إليه ازدراء "بما يسمي بالربيع العربي" لكن على الرغم من الازدراء، لم يقدم أحد من العلماء مصطلحا بديلا مناسبا، رغم وضوح المشهد السياسي في البلدان العربية التي شهدت من الانتفاضة وصولا إلى الثورة، لا يعبر عن ربيعا وإنما شتاء قارص، وهناك من استعمل مصطلح" الربيع العربي" بنية التفاؤل لما سوف تصل إليه هذه الانتفاضات والثورات من فجر جديد من الحرية والديمقراطية وانتهاء زمن الفساد والاستبداد، ووسط القبول والرفض وأمام سرعة الأحداث على الساحة العربية بقي المصطلح متداول عربيا ومستخدما أجنبيا في الخطاب الأكاديمي والخطاب الإعلامي في ظل غياب المفهوم البديل[1].

المحور الثاني: التحول الديمقراطي في دول الربيع العربي:

دأبت ادبيات التحول الديمقراطي إلى وصف العالم العربي بأنه يمثل الاستثناء ضمن موجات" الديمقراطية" التي شهدها العالم منذ منتصف سبعينات القرن 20 والتي انطلقت من جنوب أوروبا ثم امتدت بعد ذلك لتشمل بلدانا عديدة في أمريكا اللاتينية وآسيا، الشرق الأوسط، أوروبا، أفريقيا وجنوب الصحراء، وفي ضوء ذلك فقد انشغل كثير من الباحثين العرب والأجانب بتفسير ظاهرة الاستعصاء الديمقراطي في العالم العربي، وقدموا نظريات عديدة بهذا الشأن بعضها يتعلق ببنية وطبيعة الثقافة السياسية العربية الإسلامية وبعضها الآخر يتصل بظاهرة الاقتصاد الريعي والدولة الريعية وبعض ثالث يتمحور حول دور الدول الغربية خاصة الولايات المتحدة الأمريكية حيث ظلت لعقود تدعم نظم تسلطية في المنطقة طالما ظلت هذه النظم مرتبطة بأهدافها وتخدم مصالحها.[2]

يعيش العالم العربي منذ اواخر عام 2010 وسط موجة من الانتفاضات والثورات والحراك الهادف إلى إسقاط انظمة تسلطية والتحول إلى عملية الانتقال الديمقراطي ولو بنجاحات نسبية ومختلفة حسب خصوصية وأوضاع كل بلد، وعلى حسب قدرات ومجهودات التكتلات الاجتماعية الطامحة للديمقراطية وإذا نظرنا بتمعن على خارطة الحراك الاجتماعي والسياسي، فإننا امام موجة رابعة للديمقراطية بعد أن كانت آخر موجة قبيل الثمانينات، يمكن الاستدلال بها عبر إسقاط القوة الجماهرية الشبابية الأنظمة المستبدة في بعض دول الربيع العربي(تونس، مصر، ليبيا).[3]

مارست أنظمة الحكم العربي سياسات القمع والاستبداد التي عمرت طويلا وتمادت في انتهاك حقوق الشعوب وحرياتهم رغم تغير بعض الأنظمة السياسية لكن كان استبدال قمع بقمع آخر، مرت بالعديد من التجارب والاحتجاجات أو الانقلابات من خلال العمليات العسكرية، حتى وصل الأمر لبروز ثورات الربيع العربي نهاية عام 2010 وبداية عام 2011 كاحتجاج على الأوضاع المعيشية التي خلفها استبداد الأنظمة الحاكمة التي جاءت بشعارات الإصلاح السياسي والدستوري وضرورات التحول الديمقراطي.

---

[1])حسن محمد الزين، **الربيع العربي:آخر عمليات الشرق الأوسط الكبير** ، دار القلم الجديد، لبنان، ط1، 2013، ص 62.

[2])وفاء مرزوق، **قراءة في تعثر مسار"الربيع العربي" في الجزائر**، التقرير العربي للتنمية والثقافية، العرب بين مآسي الحاضر وأحلام التغيير :أربع سنوات من "الربيع العربي"، لبنان، الفكر العربي، ط1، 2014،ص 306.

[3])صلاح عبد الله، **فرنسيون مثقفون ضد مثقفين فرنسين**، التقرير العربي للتنمية والثقافية، ، العرب بين مآسي الحاضر وأحلام التغيير :أربع سنوات من "الربيع العربي"، لبنان، الفكر العربي، ط1، 2014،ص 527.

واجهت عملية التحول الديمقراطي ثغرات كبيرة من عوامل سياسية، اجتماعية وثقافية وكذلك انعدام التنظيم الحقيقي والرؤية البعيدة لقيادات ومنظمي الاحتجاجات الشعبية وعوامل اخري كلها وقفت عائقا منيعا أمام التحول الديمقراطي في دول ثورات الربيع العربي والتي أعطت هذه الاختلالات فرصة مسوغة للتدخل الخارجي الإقليمي والمحلي والتأثير على مسار الثورات من جانب وعرقلة عملية التحول الديمقراطي من جانب اخر.[1]

تعد إشكالية التحول الديمقراطي بكل تعقيداته من أعقد التحديات التي كشفت عنها مخاضات الربيع العربي الذي كان في جوهره تعبيرا عن رغبة في الهجرة إلى إرساء قواعد الحياة الديمقراطية، وذلك باتجاه إلى أحداث تغير على مستوي بنية الدولة، وتعتبر الديمقراطية هي أم الحاجات والمطالب المستعجلة التي وجب ترسيخها في الواقع العربي.[2]

أولا: التحديات الداخلية:

هناك حواجز بين الديمقراطية والعرب امتدت لسنين طويلة وأدت إلى إرباك مسارات التحول الديمقراطي في الوطن العربي وأتاحت الفرصة لاستمرار أنظمة شمولية في احتكار السلطة، لكن مع بداية ثورات الربيع العربي ظهر تفاؤل بكسر تلك الحواجز وبدأت الأوضاع تعطي واقع جديد يتضمن رغبة الشعوب في بناء ديمقراطية جديدة تضمن حقوقهم، لكن ليس بالسهل تخطي والتخلص من قوقعة الفساد والاستبداد للوصول إلى الديمقراطية وحكم القانون، فهناك ثغرات في طريق بناء الديمقراطية نتيجة لتجذر الاستبداد والتسلط في الحكم وعوامل أخري عديدة:

1- التحديات السياسية والأمنية:

-تجذر بنى وهياكل التسلط والاستبداد والفساد: في الغالب لم تشهد أي من دول ثورات الربيع العربي على مدى تاريخها أية تجربة ديمقراطية حقة بل خضعت لحكام سلطويين رسخوا هياكل ومقومات التسلط والاستبداد عبر آليات سياسية وقانونية وأمنية واقتصادية وثقافية ودينية، وتمثلت هذه الآليات في إصدار الكثير من القوانين المقيدة لحقوق وحريات المواطنين وغير ذلك، والإنفاق المكثف على الأجهزة المنية والعسكرية والتدخل في شؤون السلطة القضائية[3]

- ضعف الإرادة السياسية لدي النخب الحاكمة، فعملية التحول الديمقراطي تحتاج إلى إرادة سياسية لديها دافع قوي وقدرة على العمل الجاد وإحداث تغيرات هامة.
- غياب المؤسسات الدستورية وضعفها وفقدان السلطات التشريعية والمراقبة واتخاذ القرار.
- تدني نسبة المشاركة السياسية لدي الجماهير وغياب الضغط الشعبي مع ضالة الوعي السياسي.
- تعثر الاستقرار السياسي وانتشار التطرف والفوضى والإرهاب والأزمات والحروب الأهلية.

---

[1]) عبد الخالق عبد الله، **الربيع العربي: مصطلحاته ومساراته وإنعكاساته**، التقرير العربي للتنمية والثقافية، العرب بين مآسي الحاضر وأحلام التغيير:أربع سنوات من "الربيع العربي"، لبنان، الفكر العربي، ط1، 2014 ، ص-ص،449-450.

[2]) : حسين توفيق إبراهيم،معوقات التحول الديمقراطي في دول الربيع العربي، **مجلة الديمقراطية**، العدد 72 أكتوبر 2018.

[3]) حسن كريم،الربيع العربي وعملية الانتقال إلى الديمقراطية/ **الربيع العربي: ثورات الخلاص من** الاستبداد، **دراسة حالات**، مجموعة مؤلفين، الشبكة العربية لدراسة الديمقراطية، شرق الكتاب، ط1، 2013، ص 12.

- التزامن بين معضلتي بناء الدولة وتأسيس الديمقراطية: تؤكد التجارب والخبرات المقارنة للتحول الديمقراطي على الصعيد العالمي على أن فرص تأسيس نظام ديمقراطي تكون أفضل في ظل وجود دولة وطنية راسخة تحظي بالشرعية وتفرض سيطرتها على إقليمها من خلال احتكار حق الاستخدام المشروع للقوة، وفي هذا السياق نجد ليبيا واليمن يمثلان معضلتي بناء الدولة والتأسيس للديمقراطية، وأبرز التحديات التي تواجهها البلدين ضعف أجهزة الدولة ومؤسساتها من ناحية وظهور تمدد الأدوار بعض الفاعلين السياسيين الذين يملكون السلاح ويمارسون العنف ضد الدولة والمجتمع.[1]
- ضعف منظمات المجتمع المدني: تشكل جماعات منظمات المجتمع المدني العناصر الفاعلة في تدعيم وحماية المصالح الخاصة في مواجهة هيمنة الدول التسلطية، عانت هذه المنظمات في دول الربيع العربي انقسام حاد حيث غابت حرية التعبير بعد الاستقلال، إلا ان في السنوات الأخيرة قد شهدت إدراكا متزايدا بأن تحجيم حرية التعبير بما في ذلك حرية الصحافة وحرية التجمع وتشكيل المؤسسات المجتمع المدني يشكل أحد العوامل الأساسية التي تحول دون إتمام عمليات الانتقال الديمقراطي في تلك الدول، مما يشكل خطرا على مستقبلها.[2]
- وتتمثل التهديدات والأخطار الأمنية مجموعة واسعة من المسائل بعضها متعلق بالدولة ككيان كما هو الأمر في ليبيا وغياب المؤسسات القادرة على القيام بمهامها، أيضا تمثل التهديدات والتحديات ما يتصل بالصراع الأهلي الذي يظهر في صراعات مناطقية أو قبلية كما حدث في ليبيا ومصر، أيضا يتجلى ذلك في الصراعات السياسية أو الحزبية أو الأيدولوجية.
- ضعف المؤسسات الأمنية وانتشار السلاح والجماعات المسلحة: إن انهيار مؤسسات الدولة الأمنية أو تعرضها لضغط سياسي وشعبي تتضمن اكثر من تهديد أمني غير أن المسألة الأخطر هي أن ما يحدث في بلد ما له تأثيراته المباشرة وغير المباشرة وتداعياته المتنوعة على البلدان المجاورة والتي ليست في وضع ملائم للتعامل مع التحديات كما ينبغي، وهو ما أدى بدوره إلى تصاعد خطر العنف سواء القادم من الخارج الحدود أو الأخذ في التبلور شيئا فشيئا في الداخل والخارج ترعاه قوي متعددة.[3]

2- التحديات الاقتصادية:

تتمثل التحديات الاقتصادية لعملية التحول الديمقراطي في دول الربيع العربي فيما يلي:

- ضعف وهشاشة الاقتصاد في دول الربيع العربي: يعتبر التحدي الأكبر الذي تواجهه هذه الدول يمثل في الإصلاح الهيكلي وما يمثله من سياسات وإجراءات تهدف لرفع الطاقة الإنتاجية ودرجة مرونة الاقتصاد في

---

[1]) صباح محمد صالح الجبودي، دور العامل الخارجي في عملية التحول الديمقراطي (دول الربيع العربي نموذجا)، **مجلة تكريت للعلوم السياسية**، العدد 11، ص 269.

[2]) عبد الحكيم كروسي، محنة الديمقراطية في دولة مابعد الربيع العربي في عوائق الموجة الرابعة، **مؤمنون بلاحدود للدراسات والأبحاث**، 25 سبتمبر 2017

[3]) حسين توفيق إبراهيم، معوقات التحول الديمقراطي في دول الربيع العربي، **مجلة الديمقراطية**، القاهرة، مؤسسة الأهرام، 2015

مواجهة الأزمات، ومن بين السياسات التي تأثرت بالسلب على الإصلاح الاقتصادي، التنوع الاقتصادي، التنافسية، بناء اقتصاديات المعرفة، التطورات النقدية والمصرفية.[1]

- عجز النظم الانتقالية عن تلبية توقعات الشعوب: وضع كل ما سبق وغيره الحكومات الانتقالية في حالة من الانكشاف والضعف أمام الداخل بمطالبة الثورية المتصاعدة وحقوقه المستحقة وأمام الخارج بكل ضغوطاته واملاءاته المتنوعة سياسيا، اقتصاديا وأمنيا بصورة عالية التكلفة، جعلت متخذ القرار عاجزا عن مسايرة الداخل بمطالباته الثورية ومواجهة الخارج بأجنداته الفوقية، مما ادى إلى دفع الوزراء للتركيز على إدارة الشؤون اليومية، وتجندت تقديم إي التزامات يترتب عليها آثار تتجاوز الفترة الانتقالية، هذا في حين تعاني معظم الدول والشعوب العربية والإفريقية الأزمات الاقتصادية مثل ضعف الموارد والإمكانات وانتشار الأمية والفقر والبطالة وتفاقم الهوة بين الأغنياء والفقراء من خلال غياب العدالة في التوزيع، انتشار الفساد، تراجع حجم الاستثمارات الأجنبية.[2]

3- التحديات الاجتماعية:

توفير فرص عمل للشباب والعدالة الاجتماعية والنهوض الاجتماعي من خلال عقد اجتماعي متجدد، تلك كانت أهم متطلبات الشباب على المستوي الاجتماعي والثقافي في بلدانهم وتتمثل أهم التحديات الاجتماعية هنا:

- تمزق النسيج الوطني وبروز التصدعات في الخارطة الاجتماعية.
- غياب استراتيجية واضحة في توجيه طاقات الشباب ودمجها في المجتمع.
- انتشار الأمية والجهل ونقل مواريث الاستعمار إلى القيم والمنظومة التقليدية.
- ضعف التنشئة الاجتماعية والسياسية للمواطنين والنخب السياسية قبل منهم.

ثانيا: التحديات الخارجية:

لا يمكن فصل ما حدث للمنطقة ما بعد عام 2011 عن واقع التفاعلات بين المنطقة وجوارها الإقليمي الذي يسعي دوما للتأثير في واقعها عبر قوي إقليمية تسعي لنشر مشاريعها الخاصة مثل المشروع الإيراني وكذلك المشروع الصهيوني، لهذا لا يمكن فصل ما حدث في دول العربية عن سياقات التفاعل والتنافس بين القوي الكبرى وفي مقدمتها إعادة إحياء الحرب الباردة بين الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا، حيث انكشاف رغبة روسيا في التموضع في الشرق الأوسط، وفي خضم هذه التفاعلات نجد الاتحاد الأوروبي الذي شارك في المشهد لضمان مصالحة في المنطقة خاصة منطقة شمال إفريقيا التي تمثل مجال حيوي لنشاطاته، وذلك من خلال إعادة رسم العلاقات كاتفاقية الشراكة الأورو مغاربية وغيرها، أيضا تعزيز العلاقات الثنائية كإعادة تعزيز العلاقات التونسية الفرنسية.

---

[1])حمدي عبد الرحمان حسن، ظاهرة التحول الديمقراطي في إفريقيا، القضايا والنماذج وآفاق المستقبل، **مجلة السياسة الدولية**، القاهرة، عدد 113 جويلية 1997

[2])نادر فرجاني، التوجهات الرئيسية في الدراسات القادمة لاستشراف المستقبل في الوطن العربي، وقائع الندوة بعنوان" **الدراسات المستقبلية في الوطن العربي الحال والمآل**، التي عقدت من طرف المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، تونس 22-24 سبتمبر 2014، 2015،ص 40

بعد مرور أكثر من 6 سنوات على تلك الموجة للتحول الديمقراطي التي مست أقطار عربية واسعة من شمال إفريقيا إلى المشرق العربي، كان حرق البوعزيزي التونسي لنفسه في 17 ديسمبر 2010 هو البداية لتبدأ الاحتجاجات فيما بعد، لتنتقل إلى مصر وليبيا واليمن وتنتهي بسقوط رؤي الأنظمة، لكن في السنوات التي تلت هذه الحداث تغيرت الكثير من الأوضاع، هذا ولم تختف الأسباب العميقة التي أدت للثورات، بل ربما أصبحت أكثر تواجد تلك الدول أزمة في كل المجالات تقريبا، فبحسب تقرير التنمية الإنسانية العربية الصادر عن الأمم المتحدة فإن الشرق الأوسط يضم فقط 5 %من سكان العالم، لكنه مسؤول عن 68% من الوفيات الناجمة عن المعارك فيه، و58% من لاجئين وتحذر الأمم المتحدة من أن هذا يأتي في وقت يتجاوز فيه تعداد الشباب العربي 100 مليون نسمة، ولايزال ينمو باطراد لكن معدلات النمو تلك لا تجاري سرعة معدلات البطالة والفقر والتهميش، ويتجه العالم العربي للسلاح بدلا من أدوات الإنتاج، إذ ينفق 75 مليار دولار على التسلح سنويا خلال 25 سنة الماضية، وتحتكر النخب السلطة وتقوم الأعمال على الوساطة، كما تسبب الفساد في إهدار موارد هائلة.

بالنظر للدول التي مسها الربيع العربي وتم فيها التغير السياسي والإطاحة بالأنظمة المستبدة، فإنها لم تشهد حتى الآن تطورات حقيقية تضعها على الطريق الصحيح للتحول الديمقراطي، وذلك باستثناء تونس حيث نجح الفاعلون السياسيون بدرجة ما في احتواء تداعيات سلسلة من الأزمات السياسية والأمنية الحادة التي كانت أن تعصف بالمسار الانتقالي برمته، تم في إطارها إصدار دستور حداثي ديمقراطي، وفي المقابل ضاعت مصر خلال السنوات الثلاث الماضية في متاهات مراحل الانتقال المعقدة والصعبة أنهكت الدول والمجتمع على حد سواء، حيث غلبت عليها طابع سوء الإدارة والاستقطاب الديني والانقسام السياسي، وتراجع هيبة الدولة وسيادة القانون.

كما وقعت ليبيا فريسة لحالة من الفوضى والانفلات تكاد أن تعيدها إلى عصرها قبل الدولة، أما بالنسبة لليمن ورغم التوافق على وثيقة الحوار الوطني إلا أن الدولة ظلت عاجزة على فرض سيطرتها على إقليمها أمام تحديات داخلية هائلة تتمثل بصفة رئيسية في الحوثيين وقوي الحراك الجنوبي وتنظيم القاعدة في جزيرة العرب من ناحية وتدخلات إقليمية ودولية كبيرة من ناحية أخري، وعلى خلفية ذلك راحت الأوضاع الأمنية والاقتصادية والاجتماعية في دول الربيع العربي تنتقل من السيء إلى الأسوى.

<u>المحور الثالث: صعوبات ومقترحات تطبيق الدراسات المستقبلية في العالم العربي.</u>

<u>أولا: الصعوبات التي واجهت التحول الديمقراطي في دول الربيع العربي:</u>

منذ نهاية عام 2010 وبداية عام 2011 والوطن العربي يمر بمرحلة ما سمي بثورات الربيع العربي بعد عقود من الحكم التسلطي أنتجت تراكما هائلا من القهر والإفقار وضعف السيادة الوطنية، وكان هدف هذه الحركات التحررية نيل غايات الحرية والعدالة الاجتماعية والكرامة الإنسانية للوطن العربي كافة.

فقد تبين من تاريخ الربيع العربي حتى الآن أن ما يحدث من تطورات تحررية في أي بلد عربي خصوصا إذا كان معقلا من معاقل المد التحرري مثل تونس ومصر، يؤثر في باقي الدول العربية كل حسب ظروفه بالطبع، ومن ناحية أخري فإن الفرص الكبرى لتكامل عربي باعتباره سبيلا للنهضة الإنسانية في الوطن العربي تعني أن نيل غايات المد التحرري العربي عامة رهن بقيام ترتيبات إقليمية أمتن من تلك القائمة لأن في اتجاه مشروع للتكامل

العربي الفعال يكون سبيلا لنهضة الإنسانية في ربوع الوطن العربي، وهو ما يستدعي قيام ترتيبات للحكم الديمقراطي السليم على الصعيد العربي وبنية قانونية ومؤسسية إقليمية يمكن أن تحمل مثل هذا المشروع التاريخي.

وهناك بعض الصعوبات المنهجية تعترض انتشار ثقافة الدراسات المستقبلية في الوطن العربي:

- غياب الرؤية المستقبلية في بنية العقل العربي وطغيان النظرة السلبية على المستقبل في ثقافتنا العربية والابتعاد عن الأفكار الجديدة والمبتكرة والانصياع خلف الأفكار المهيمنة والأفكار السابقة أي الجاهزة.
- ضعف القاعدة الإنتاجية للدراسات المستقبلية، فتراث العربي بطبعه يميل إلى إعادة إنتاج الماضي اكثر مما هو مهتم بقراءة المستقبل فالتفكير المستقبلي بمنهجه النقدي والعقلاني يواجه بالطبيعة بنية ثقافية معادية وهذا ما ادى إلى ضعف الحضور العربي في الدراسات المستقبلية.
- غياب الديمقراطية عن التقاليد العربية، فالدراسات المستقبلية تعول بالأساس على تقاليد الديمقراطية في البحث والعمل العلمي تكاد تكون مفقودة حتى الآن في الثقافة العلمية العربية وهي تقاليد الفريق والعمل الجماعي والحوار والتبادل المعرفي والتسامح الفكري والسياسي وقبول التعدد والاختلاف وترتبط هذه التقاليد بوسائل وتقنيات البحث ذات مضمون ديمقراطي تشاركي، حيث يعتمد على التكامل المعرفي والاعتماد المتبادل بين التخصصات العلمية المتعددة في إطار اجتماعي وتعول على تقنيات تسمح بتوسيع المشاركة في الدراسة وبناء السيناريوهات وتحليل الاتجاهات، وغيرها من أساليب وتقنيات البحث في المستقبل وبفضل هذه التقاليد يمكن للباحث في الدراسات المستقبلية الانفتاح على مدارس متنوعة علميا وفكريا وسياسيا، وبفضلها أيضا يمكن كسر الدوائر المغلقة التي طبعت المشاريع العلمية في حقب سابقة.
- غياب أنظمة قانونية وتشريعية منظمة لتداول المعلومات وحمايتها في الوقت الذي تحتاج الدراسات المستقبلية وبناء السيناريوهات إلى إيجاد قاعدة معلومات لا تعاني الحظر والقيود.

ثانيا: مقترحات لنهضة العالم العربي:

لابد على مسار المستقبل العربي أن يمر عبر البوابات التالية:

1- الديمقراطية والحكم الراشد: وهنا تكون حرية الفرد وحرية الوطن وإقامة نسق الحكم الديمقراطي الراشد الذي يستلزم صيانة الحرية، والحرية الفردية تضمن الوفاء بحاجات الناس على مستوي كريم وتصون العدل وكرامة الإنسان، ونسق الحكم الديمقراطي الراشد بالإضافة إلى الحرية يضمن حقوق المواطنة لجميع المواطنين ويحترم كامل حقوق الإنسان لجميع البشر دون تمييز عنصري، ويضمن على وجه الخصوص مساءلة الحكام والتداول السلمي على السلطة السياسية.

2- أقامه مجتمع معرفة: إن إقامة مجتمع معرفة في الوطن العربي يعتبر دافع أساسي لتحقيق النهضة الإنسانية، وكما في تقرير" التنمية الإنسانية العربية الثاني" 2003، لا تقتصر المعرفة على مجالات العلم الطبيعي والدقيق ولكن تدخل فيها نواتج العلوم الاجتماعية والإنسانية والمعرفة الكامنة في الإبداع الفني والأدبي، ويعني ولوج هذه البوابة انتظام المجتمعات العربية حول مبدأ اكتساب المعرفة، من النشر الكمال للتعليم، تعميم البحث والتطوير في جميع النشاطات المجتمعية، الانتماء لعصر المعلومات..، وتوظيفها في البنية المجتمعية العربية.

3- إقامة تنمية الإنسانية المستقلة وإحداث إصلاح جذري في البنى الاجتماعية: يمثل اعتماد التنمية الإنسانية المستقلة ضمانة إصحاح المجتمعات العربية من بني الاحتكار والفساد الذي كان دافعا وراء قيام الثورات العربية، وبالتالي إصلاح البنى المجتمعية التي هي من صنع البشر، وخاصة البنى السياسية في البلدان العربية والتي تعتبر المعوق الأهم لقيام نهضة إنسانية في الوطن العربي، وهذا ما نجح فيه الثورات الربيع العربي في بدأ عملية إزالة هذه المعوقات، ثم يفترض أن ترتكز جهود الاستشراق للمستقبل في الوطن العربي على إبراز أهم جوانب الإصلاح المجتمعي المنشود.

خاتمة:

لا يخفي أن التحول الديمقراطي في البلدان العربية الخمس الرئيسية للربيع العربي تعثر حتى قاربت الثورة المضادة أن تنتصر في حالات، وهنا نلحظ أن القائمين على المراحل الانتقالية لم يمتلكوا رؤية واضحة وغياب المعرفة المعمقة بما يجب أن يحدث لتحقيق أهداف ثورات الربيع العربي والأهم أنهم لم يكونو ثوريين في الروح والفعل بل كانو أقرب إلى كونهم امتداد لأنظمة الحكم التسلطي الفاسدة التي قامت الثورات العربية لإسقاطها، ومع ذلك وعلى الرغم من التعثر البادي في جميع بلدان الربيع العربي والقاضي بتعثر التحول الديمقراطي السليم فيها، والدال على أن الموجة الأولى من الربيع العربي في البلدان الرئيسية للثورات كسرت صخور الاستبداد والفساد نزعم أن الشعوب ستنتصر في موجات تالية وتنال غايات الحرية متضمنة الحكم الديمقراطي السليم والعدالة الاجتماعية والكرامة الإنسانية للجميع، ومنه الدخول من أوسع الأبواب للسير ضمن مسار الدراسات المستقبلية للنهضة العربية.

المراجع:

1. : حسين توفيق إبراهيم، معوقات التحول الديمقراطي في دول الربيع العربي، **مجلة الديمقراطية**، العدد 72 أكتوبر 2018.
2. إيمان أحمد، قراءات نظرية الديمقراطية والتحول الديمقراطي، **دراسات سياسية**،المعهد المصري، 28 فيفري 2016.
3. حسن كريم، الربيع العربي وعملية الإنتقال إلى الديمقراطية/ **الربيع العربي: ثورات الخلاص من الإستبداد، دراسة حالات**، مجموعة مؤلفين، الشبكة العربية لدراسة الديمقراطية، شرق الكتاب، ط1، 2013.
4. حسن محمد الزين، **الربيع العربي:آخر عمليات الشرق الأوسط الكبير** ، دار القلم الجديد، لبنان، ط1، 2013.
5. حسين توفيق إبراهيم، معوقات التحول الديمقراطي في دول الربيع العربي، **مجلة الديمقراطية**، القاهرة، مؤسسة الأهرام، 2015
6. حمدي عبد الرحمان حسن، ظاهرة التحول الديمقراطي في إفريقيا، القضايا والنماذج وآفاق المستقبل، **مجلة السياسة الدولية**، القاهرة، عدد 113 جويلية 1997
7. دعاء محمود محمد عويضة، **تحديات عملية التحول الديمقراطي في بعض دول الشمال الإفريقي، منذ عام 2011**، المكتب العربي للمعارف، ط1، 2018.

8. صباح محمد صالح الجبوري، دور العامل الخارجي في عملية التحول الديمقراطي (دول الربيع العربي نموذجا)، **مجلة تكريت للعلوم السياسية**، العدد 11.
9. صلاح عبد الله، **فرنسيون مثقفون ضد مثقفين فرنسين**، التقرير العربي للتنمية والثقافية، ، العرب بين مآسي الحاضر وأحلام التغيير: أربع سنوات من "الربيع العربي"، لبنان، الفكر العربي، ط1، 2014.
10. عبد الحكيم كروسي، محنة الديمقراطية في دولة ما بعد الربيع العربي في عوائق الموجة الرابعة، **مؤمنون بلا حدود للدراسات والأبحاث**، 25 سبتمبر 2017
11. عبد الخالق عبد الله، **الربيع العربي: مصطلحاته ومساراته وانعكاساته**، التقرير العربي للتنمية والثقافية، العرب بين مآسي الحاضر وأحلام التغيير: أربع سنوات من "الربيع العربي"، لبنان، الفكر العربي، ط1، 2014.
12. عمار لوصيف، الدراسات الاستشرافية: مقاربة مفاهيمية، **مجلة العلوم الإنسانية**، العدد 44، المجلد ب، ديسمبر 2015.
13. عمر عبد الله الرازق، **المستقبليات وتحديات العالم العربي بين المفاهيم والممارسة**، السودان.
14. مجدي فارح، الدراسات المستقبلية في الفكر العربي الحديث المعاصر، **مجلة الدراسات المستقبلية**، العدد 17، مجلد 1، 2016.
15. محمد إبراهيم منصور، الدراسات المستقبلية ماهيتها وأهمية توطينها عربيا، ورقة بحثية لورشة عمل حول" الدراسات المستقبلية ضمن فعاليات منتدي الجزيرة السابع" الدوحة، قطر 16- 18 مارس 2013، **المستقبل العربي** العدد 36.
16. نادر فرجاني، التوجهات الرئيسية في الدراسات القادمة لاستشراف المستقبل في الوطن العربي، وقائع الندوة بعنوان" **الدراسات المستقبلية في الوطن العربي الحال والمآل**، التي عقدت من طرف المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، تونس 22-24 سبتمبر 2014، 2015.
17. وفاء مرزوق، **قراءة في تعثر مسار "الربيع العربي" في الجزائر**، التقرير العربي للتنمية والثقافية، العرب بين مآسي الحاضر وأحلام التغيير: أربع سنوات من "الربيع العربي"، لبنان، الفكر العربي، ط1، 2014.
18. وفاء مرزوق، **قراءة في تعثر مسار"الربيع العربي" في الجزائر**، التقرير العربي للتنمية والثقافية، العرب بين مآسي الحاضر وأحلام التغيير:أربع سنوات من "الربيع العربي"، لبنان، الفكر العربي، ط1، 2014.
19. المصادر الأجنبية:
1. : Juan Linz and Alfred Stepan , **Problems of Democratic transition and consolidation** , southern Europe south amerrica; and post communist Europe.
2. :Samuel Huntington , **The third wave** , Democratization in the late twentieth century, Normand London; university of Oklahoman press, 1991.
3. Samuel Huntington , **OP.cit** P120.